

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٤٩٢٦ لسنة ٢٠١١

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته؛
وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته؛
وعلى كتاب السيد المستشار رئيس محكمة استئناف القاهرة المؤرخ ٢٠١١/٥/١٧؛
وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون إدارة المحاكم؛

قرر:

(المادة الأولى)

تُعقد جلسات محكمة جنحيات شمال القاهرة «الدائرة الثانية عشرة جنحيات شمال القاهرة»،
التابعة لمحكمة استئناف القاهرة، والختصة بنظر القضية رقم ١٤٣٩ لسنة ٢٠١١
جنحيات قسم الزاوية والمقيدة برقم ٢٠١١ لسنة ٧٩ كلى شمال القاهرة، والمتهم فيها:
محمد إبراهيم عبد المنعم الشهير بـ محمد السنى «أمين شرطة»، وكذا القضايا الأخرى
المنظورة أمامها بمجمع محاكم القاهرة الجديدة، الكائن مقره بالمحور المركزي
بالتجمع الخامس - مدينة القاهرة الجديدة - محافظة القاهرة، بدلاً من مقرها الحالى.

(المادة الثانية)

تُعقد جلسات محكمة جنحيات شمال القاهرة «الدائرة الأولى جنحيات شمال القاهرة»،
التابعة لمحكمة استئناف القاهرة، والختصة بنظر القضية رقم ١٦٧٠ لسنة ٢٠١١
جنحيات الزاوية والمقيدة برقم ٢٠١١ لسنة ١٠٩ كلى شمال القاهرة، والمتهم فيها:
محمد إبراهيم عبد المنعم الشهير بـ محمد السنى «أمين شرطة»، وكذا القضايا الأخرى
المنظورة أمامها بمجمع محاكم القاهرة الجديدة، الكائن مقره بالمحور المركزي
بالتجمع الخامس - مدينة القاهرة الجديدة - محافظة القاهرة، بدلاً من مقرها الحالى.

(المادة الثالثة)

تعقد جلسات محكمة جنابات الجيزة «الدائرة الخامسة جنابات الجيزة» ، التابعة لمحكمة استئناف القاهرة ، والختصة بنظر القضية رقم ٣٤١٠ لسنة ٢٠١١ جنابات كرداسة والمقيدة برقم ١٢١ لسنة ٢٠١١ كلی شمال الجيزة ، والمتهم فيها : ممتاز عبد العزيز على عبيد وأخرون «ضباط شرطة» ، وكذا القضايا الأخرى المنظورة أمامها بمجمع محاكم القاهرة الجديدة ، الكائن مقره بالمحور المركزي بالتجمع الخامس - مدينة القاهرة الجديدة - محافظة القاهرة ، بدلاً من مقرها الحالى .

(المادة الرابعة)

على الإدارات المختصة بوزارة العدل ونيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من يوم الأحد الموافق ٢٠١١/٥/٢٢ بالنسبة للمادة الأولى ، واعتباراً من يوم السبت الموافق ٢٠١١/٦/٤ بالنسبة للمادة الثانية ، واعتباراً من يوم الأحد الموافق ٢٠١١/٦/٥ بالنسبة للمادة الثالثة .

صدر في ٢٠١١/٥/١٨

وزير العدل

المستشار / محمد عبد العزيز الجندي